عضو في دولة القانون: التواجد الإيراني كان قبل الانسحاب الأميركي

سياسيون: الحرس الثوري في العراق بجوازات سفر دبلوماسية

ساد الاعتقاد بعد الاعتراف الأخير والأول لمسؤول إيراني بوجود عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري في سوريا ولبنان بوجود مماثل له في بغداد. واعتبر سياسي أن الوجود الايراني في البلاد لا يحتاج الى دليل وان الحكومة بزعامة المالكي تشكلت بتدخل إيراني، فيما لم ينف عضو في دولة القانون التواجد الإيراني في العراق قبيل الانسحاب الاميركي، مؤكدا عدم التواجد الآن باستثناء الدبلوماسي، بينما اختلف مراقبون في صفة الوجود الإيراني في العراق بين وجود رسمي و اخر اعتبروه غير معلن.

□ بغداد / وائل نعمة

وأقرت إيران للمرة الأولى الأحد الفائت بأنها أرسلت عناصر من الحرس الثوري إلى سوريا لمساعدة النظام على مجابهة المعارضة المسلحة وكذلك إلى لبنان المجاورة، مؤكدة انهم مستشارون فقط.

وأكد القائد الأعلى للحرس الثوري الإيراني (باسدران) الجنرال محمد علي جعفري الأحد "ان عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري موجودون في سوريا ولبنان. وقال الجعفري في مؤتمر صحفي إن عددا من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان. غير ان ذلك لا يعني ان لنا وجودا عسكريا هناك. واننا نقدم (لهذين البلدين) نصائح وآراء ونفيدهم من تجربتنا". ولم يوضح فحوى تلك النصائح والآراء.

السياسي المعروف وزعيم حزب الامة مثال الالوسي اكد في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "التواجد الايراني في العراق واضح ومنذ فترة طويلة وان التصريح الايراني بالتواجد في الاراضي السورية واللبنانية لم يتطرق الى العراق لان وجودهم تحصيل حاصل"، متابعا "ايران احتوت خلال فترة مابعد سقوط صدام الكثير من المجرمين والقتلة الطائفيين امثال (ابو درع)، كما ان قاسم سليماني وهو رئيس فليق القدس متواجد في العراق وكان له دور في تشكيل الحكومة الاخيرة".

الالوسي اوضح ان "دخول الإيرانيين الى سوريا ولبنان كان عن طريق العراق بعد ان تعلموا اللغة العربية وحملوا جوازات عراقية دبلوماسية واعتيادية".

ويؤكد الالوسي ان "الكثير من الإيرانيين ومن الحرس الثوري حصلوا على الجنسية العراقية وجوازات سفر، ولذلك اضطر العراق الى تغيير جواز السفر اكثر من مرة بضغط خارجي".

ويعتقد الالوسي ان "الوجود الايراني في العراق لايحتاج الى دليل لكن الولايات المتحدة لاتريد ان تسمع هذا الكلام" ، مشددا على "ان اوباما يريد تسليم العراق الى ايران".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر كشف في وقت سابق من مذكرات نشرها على موقع الهيئة السياسية للتيار بان قاسم سليماني كان من ضمن فريق المالكي المفاوض مع الصدر حين زار المالكي زعيم التيار في طهران، وقال الصدر في مذكراته ايضا بان "قاسم والمالكي طلبا مني عدم الذهاب الى اربيل و وصفا الأكراد بوصف لا أريد ذكره".

من جانبه لم ينف النائب عبدالسلام المالكي (عن دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي) الوجود الايراني قبل الانسحاب الامريكي.

المالكي اكد يوم امس لـ"المدى " ان " ايران كان لها نفوذ في العراق بسبب التواجد الامريكي والخوف على امنهم ومصالحهم "، متابعا " لكن بعد الانسحاب الامريكي الكامل من العراق انتهى التواجد الايراني باستثناء التمثيل الدبلوماسي".

المالكي اعتبر ان "الوجود الايراني اليوم في سوريا ولبنان بسبب العلاقات التي تجمعهم مع نظام سوريا وبعض الاطراف في لبنان والخوف على الامن القومي الايراني".

وقوة القدس هي وحدة تابعة للحرس الثوري وشكلت لتصدير الفكر الإيراني واتهمت من اطراف عديدة من داخل العراق بالتآمر لشن هجمات ارهابية منذ سقوط النظام السابق.

وفي سياق متصل اعتبر مراقبون ان التواجد الايراني في العراق واضح لاسيما وان ايران دعت قبل فترة وخلال زيارة قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي الى طهران لوحدة امنية بين ايران والعراق، كما يذكر مراقبون ان ايران قدمت مقترحا الى العراق بحماية حدودها ، وهذا يقف بالضد من اي وجود امريكي في المنطقة على حد قولهم.

المحلل السياسي فاضل حميد يعتقد ان الوجود الايراني في العراق ليس معلنا بسبب ان الوضع في البلاد يختلف عن سوريا ولبنان.

حميد اشار في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "سوريا الاسد وايران هما حليفان ستراتيجيان والتواجد الايراني فيها امر طبيعي بسبب الازمة المستمرة منذ عام وسبعة اشهر".

ويرى حميد انه "بوجود امريكي عسكري واداري متمثلا بالمستشارين الامريكيين لاكثر من ٨ سنوات في العراق لايمكن ان يسمح بتواجد ايراني علني".

من جانب اخر اشارت مصادر مطلعة لـ "المدى" ان "الحرس الثوري الايراني عقد اجتماعا في العراق مع بعض الميليشيات الشيعية لتوحيدها في قوة واحدة مدعومة من ايران".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

العمر العقلي للمسؤولين

لازلت افكر فيما قاله اكثر من مسؤول قابلتهم خلال الاونة الاخيرة، وهي اننا ننفق مالا طائلا على مشاريع تنفذ بطريقة خاطئة ودون المواصفات، واننا نفتقد للشركات الكفوءة وللجهات الاستشارية الكافية لعدد المشاريع الكبير في العراق.

والسؤال الذي اطرحه دوما على الاخوان في المناصب التنفيذية هو: ما السر في عدم استعانتنا باستشارات اجنبية رفيعة لتجنب الاخطاء المتكررة في عملية الاعمار والتنمية بدءا من تبليط الشوارع وانتهاء بتصميم المدن واتخاذ القرارات التي تمس شؤون العمران وادارة الانسان؟

وهو سؤال لم احصل على اجابة شافية بشأنه، سوى ان الاستشارات الاجنبية الرفيعة مكلفة وتضيف مبالغ كبيرة على ميزانيات المشاريع، او ان الاحزاب وحلفاءها من التجار والمقاولين لا يحبذون هذه الاستشارات لانها ستجبرهم على ان يكون مقياس الانجاز لديهم مطابقا لمقياس الانجاز في كوريا الجنوبية، وهذا يعني ضرورة شراء مواد بناء اغلى ثمنا، ومعدات وتجهيزات اعلى سعرا، ووضعا للكوادر الهندسية والفنية مختلفا عما هو سائد لدينا وسط الفوضى ودخان البنادق وعمولات تجار الازمة وانقساماتهم السياسية العميقة.

وعلى اي حال يبدو ان قانون البنى التحتية وديونه الكبيرة، سيواجه رفضا واسعا داخل البرلمان وستتأجل الفكرة حتى اشعار آخر، لكن المقترح جعلني افكر بسد فراغ "الاستشارات الرفيعة" التي تفتقدها البلاد، وافكر بحاجتنا الى شراء خبرة وشراء معرفة وشراء تجارب جديدة، وأشعر ان المسألة تستحق ان "نقترض" من اجل ان نحصل على خبرات كهذه لو لم يكن لدينا المال الكافي لذلك.

وما اعنيه ان البرلمان اذا كان يخشى صفقة المالكي هذه، فإن عليه ان يفكر جديا بالمصادقة على قانون اخر يبرر لنا ان نقترض، ولكن لا لنبني، بل لنشتري من الدول الشقيقة والصديقة، مستشارين حقيقيين وخبراء لديهم سجل حافل في حقل التنمية.

والاستشارات التي نحتاجها والتي ازعم انها تستحق ان نكبل العراق ببعض المليارات من اجل استجلابها للبلاد، لن تقتصر على تقديم الاستشارة في مجال مواد البناء والتصاميم وانشاء البنى التحتية. بل نحتاج ايضا لمستشارين يجلسون الى جانب السيد رئيس الحكومة ليحاولوا اقناعه بعدم خلق ٥٠ عدوا كل نصف ساعة. ومستشارين يسعون الى جعله يتخلى عن افكار من قبيل ان افضل حل للتعايش مع البرلمان هو اخفاء المزيد من ملفات الفساد وتهديد خصومه بها. ومستشارين يحاولون ان يجعلوه يكف عن تصريحات من قبيل انه يعلم بجرائم ارتكبها نائب الرئيس المتهم، قبل ٣ اعوام لكنه كان ساكتا عنها.

ونحتاج مستشارين يجلسون الى جانب الكتل المعارضة للمالكي كي يشجعوهم على لعب دور رقابة حقيقي، ويحددوا لهم الاولويات التي تستحق ان يسجلوا مواقف بشأنها، ويقنعوهم بالكف عن التورط في الصفقات الفاسدة كي لا يقايض المالكي بها مواقفهم المشرفة وغير المشرفة.

نحتاج نحن الشعب ايضا الى مستشارين ينهمكون معنا في عملية فك لأحاجي وألغاز عديدة، ويساعدوننا في فهم اللغز الكبير الذي ابتليت به بلاد لديها مال وفير لكنها تخفق في رفع الازبال من شارع السعدون في قلب العاصمة، او تعجز عن انشاء محطة تحلية مياه في اغنى مدينة عراقية ظل سكانها يستخدمون ماء البحر في تمشية حياتهم طيلة الاعوام الاربعة الماضية، او لغز اجهزتنا الامنية التي لا تزال تستخدم جهاز كشف متفجرات يقول الجميع انه لا يعمل.

لدينا ألغاز كثيرة بحاجة الى الحل يعرفها القراء اكثر مني وفي وسعهم سردها بشكل مطول. ونريد ان نرى ارفع المستشارين الى جانب "قياداتنا الحكيمة" كما هو الحال عند جيراننا اهل الخليج. فقد اعترفوا قبل قرن من الزمان بأنهم ناقصو حيلة وخبرة، لكن لديهم عقل راجح ارشدهم الى الاستشارة الاجنبية وأتاح لهم بناء ما بنوا حتى الان. بينما نصر حتى هذه اللحظة على ان قياداتنا الحكيمة في غنى عن اي خبرة مستوردة "عميلة وكافرة"، وبالتالي فإننا نصنع كل هذه "الكاريكاتيرات العمرانية" في وسط اعرق مدن الشرق الاوسط، ونصنع اكثر المشاهد السياسية اثارة للسخرية وسط صراع الجبابرة في الشرق الاوسط.

ان الاستشارة هي نوع من وصاية الناضج على عديم الخبرة، او وصاية الكبير على الطفل. ويبدو اننا مرتهنون بطاقم من الاطفال في الحكومة والمعارضة، اعمارهم العقلية اصغر بكثير في معظم الاحيان، من اعمارهم الجسدية. انهم بحاجة الى "لون متحضر من الوصاية" كي نحدث فرقا في حياتنا. والى ان نعترف بذلك فإننا سنخسر المزيد من الوقت والمال والدم

دعوة المواطنين للمساعدة في العثور على مفقودي الكويت

□ بغداد / ا ف ب

دعت وزارتا الخارجية وحقوق الانسان المواطنين الى المساعدة في العثور على ٣٧٣ شخصا ذكرت انهم لا يزالون في عداد المفقودين منذ فترة حرب الكويت.

وأوضحت الوزارتان في بيان نشر على موقع وزارة الخارجية انهما تدعوان "المواطنين الشرفاء الى تقديم ما لديهم من معلومات عن المفقودين جراء حرب الكويت واماكن اختفائهم". واضاف البيان ان الحكومة بذلت "جهودا جادة للعثور على هؤلاء المفقودين او على رفاتهم، وقد نجحنا في العثور على ٢٣٦ مفقودا لحد الان والمتبقي ٣٧٣"، من دون تحديد جنسيات المفقودين.

ورأت الوزارتان ان "تقديم المعلومات حول هؤلاء المفقودين هو خدمة لبلدنا العزيز للتخلص من آثار الجرائم التي ارتكبها النظام السابق والمحافظة على سمعة العراق ومكانته الطبيعية في المجتمع الدولي". وكانت قوات نظام صدام اجتاحت الكويت في اب/ اغسطس ١٩٩٠ قبل ان تطردها قوات التحالف الدولي منها في كانون الثاني ١٩٩١. وتشهد العلاقات العراقية الكويتية تحسنا توجته زيارة امير الكويت صباح الاحمد الصباح الى بغداد خلال مشاركته في اعمال قمة الجامعة العربية في بغداد في ٢٩ من اذار الماضي. ولا تزال العديد من الملفات عالقة بين بغداد والكويت وابرزها الديون والحدود والمياه، وقد اجرى البلدان الجاران مفاوضات في العراق في ايار الماضي حول هذه القضايا.

انفجار قرب كنيسة في كركوك...وإجراءات مشددة في بغداد

انفجار في مدخل المنطقة الخضراء يصيب نائباً بجروح

□ متابعة / المدى

قتل سبعة اشخاص على الاقل واصيب ٢٤ بجروح في الهجوم الانتحاري الذي استهدف صباح امس الاثنين احد مداخل المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد، وفقا لمصادر امنية وطبية.فيما اعلن مصدر في شرطة محافظة كركوك، عن انفجار عبوة ناسفة أمام كنيسة وكاتدرائية القلب الأقدس وسط المدينة، مما تسبب بإلحاق اضرار بمبناها.

وقال المصدر: ان عبوة ناسفة انفجرت، امس، أمام كنيسة وكاتدرائية القلب الاقدس، في منطقة الحديدين وسط كركوك، مما اسفر عن الانفجار الحاق اضرار مادية بالكنيسة دون خسائر في الارواح. وفي بغداد اكد مصدر في وزارة الداخلية لوكالة فرانس برس ان "سبعة اشخاص بينهم شرطي وعسكريان، قتلوا واصيب ٢٤ بجروح في تفجير انتحاري بسيارة مفخخة عند مدخل المنطقة الخضراء من جهة الكرادة" وسط بغداد. واكد مصدر طبي في مستشفى ابن النفيس (وسط) تلقي سبع جثث ثلاث منها لعسكريين، ومعالجة ٢٧ شخصا آخر اصيبوا في الانفجار.

وقال النائب عمار طعمة من حزب "الفضيلة"، في اتصال هاتفي لفرانس برس، ان "النائب حبيب الطرفي اصيب بجروح طفيفة في الهجوم"، مؤكدا ان "حالته مستقرة".

وغالبا ما يعبر هذا المدخل الذي تشرف عليه قوة من الجيش، كبار المسؤولين في البلاد وبينهم الرئيس جلال طالباني إضافة الى كبار الموظفين الحكوميين.

وتضم المنطقة الخضراء مقر الحكومة ومبنى البرلمان وعددا من السفارات الاجنبية وبينها سفارة الولايات المتحدة. وافاد شاهد عيان لفرانس برس ان "صوت الانفجار كان ضخما وقد سمعت اصوات اطلاق نار في المنطقة بعيد وقوع الانفجار".

وانتشر حطام مركبة عسكرية عند موقع الانفجار الذي يتواجد فيه عادة عدد كبير من العسكريين لحماية الطريق المؤدي الى جسر ١٤ تموز ويدعى بـ"المعلق"، ويعد بين اهم المداخل المؤدية الى المنطقة الخضراء، وفقا لمراسل فرانس برس.

كما تناثرت قطع معدنية وشظايا محترقة على بعد عشرات الامتار من موقع الانفجار.

في غضون ذلك، انتشر عناصر الامن من الجيش والشرطة وعربات عسكرية ثبت على متنها رشاشات متوسطة، على جانبي الطريق ذاته، وفقا للمراسل.

وقامت دوريات الشرطة والجيش بغلق الطريق المؤدي الى موقع الانفجار ومنع المارة والسيارات من التقرب الى المكان، لكن البعض احتشدوا رغم ذلك لمشاهدة اثار الحادث.

ويعد الهجوم الانتحاري الذي وقع قرب مبنى البرلمان داخل المنطقة الخضراء في تشرين الثاني ٢٠١١، اخر هجوم استهدف المنطقة الخضراء.

وكانت المداخل المؤدية الى المنطقة الخضراء، هدفا متكررا لهجمات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة خلال الاعوام الماضية، خصوصا ابان موجة العنف التي اجتاحت البلاد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

أعلن عن إدراجها في ورقة الإصلاح

العراقية: المحكمة الاتحادية تعيد محاكمة الهاشمي قريباً

□ بغداد/محمد صباح

كشفت القائمة العراقية، ان قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ادرجت ضمن ورقة الاصلاح السياسي وستتم مناقشتها في الاجتماع الوطني المرتقب كشرط لحضورها هذا الاجتماع، لافتا الى ان الايام القليلة المقبلة ستشهد اعادة التحقيق في موضوع الهاشمي من قبل المحكمة الاتحادية لا الجنائية مرة ثانية.

في حين اعتبر ائتلاف دولة القانون ان قضية الهاشمي حسمت من قبل القضاء، ولا يمكن لاي جهة التدخل في عمل السلطة القضائية كونها سلطة مستقلة، مبينا ان العراقية لم ترشح بديلا عن الهاشمي لحد هذه اللحظة لاسباب غير معروفة.

وكانت محكمة الجنايات المركزية في بغداد أصدرت، في (٩ أيلول ٢٠١٢) حكمين بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي يتواجد حاليا في تركيا ومدير مكتبه احمد قحطان لإدانتهما بقضايا "إرهابية".

وفي مقابلة مع "المدى"، كشف النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي، ان الايام المقبلة ستشهد اعادة التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مرة اخرى بعدما قدمت القائمة العراقية طعنا للقضاء بعدم صحة الاتهامات التي وجهت اليه، فضلا عن ان التحقيق الذي جرى في هذه القضية هو من صلاحيات المحكمة الاتحادية لا الجنائية".

وتابع "ان قضية الهاشمي ادرجت ضمن الاصلاح السياسي وسيتم مناقشتها في الاجتماع الوطني كشرط لقبول العراقية بورقة الاصلاحات التي قدمها ائتلاف دولة القانون وتلمسنا استجابة جيدة من الجميع بالقبول، مبينا ان العراقية قدمت لائحة تخص مناقشة جميع قضايا الاصلاحات من ضمنها ايجاد حل لقضية الهاشمي كونها مسألة سياسية بامتياز".

وكانت وزارة الداخلية عرضت، (في١٩ كانون الأول ٢٠١١ الماضي)، اعترافات عناصر في حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أكدوا خلالها أن الهاشمي كلفهم شخصياً بتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في بغداد مقابل مبالغ مالية، فيما أصدر مجلس القضاء الأعلى على خلفيتها مذكرة اعتقال بحق الهاشمي وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب.

واشار الزوبعي الى ان" العراقية لم تناقش اي مرشح بديل عن الهاشمي لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية،وهو امر غير مسموح به بسبب القناعة الموجودة لدى جميع كتل العراقية ببراءة الهاشمي (على حد تعبيره) من هذه التهم،داعيا الى ارجاعه الى منصبه بأسرع وقت ممكن".

وكان مجلس القضاء الأعلى قرر، (في ٢٠١١/١٢/٢٥)، إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اجري من قبل قاض منفرد، في حين أعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد.

وبدوره،اعتبر ائتلاف دولة القانون ان موضوع الهاشمي حسم من قبل القضاء ولا يمكن لاية جهة التدخل في عمل السلطة القضائية.

وقال النائب عبد السلام المالكي لـ"المدى" ان المحاصصة السياسية اخذت دورا كبيرا في توزيع جميع المناصب الحكومية ومنها منصب نائب رئيس الجمهورية الذي هو من حصة القائمة العراقية وتحديد قائمة تجديد،لافتا الى ان مسألة ترشيح بديل عن الهاشمي سيكون من قائمة تجديد حصرا".

وأضاف "ان موضوع الهاشمي متروك للقضاء كونه سلطة مستقلة لا يمكن التدخل في عملها، موضحا ان زعامات العراقية هي من تتحكم بقراراتها داخل مجلس النواب او خارجه لا يوجد رأي للنائب مطلقا بل يفرض من الخارج".

وتابع "ان رئاسة الجمهورية تدار بشكل طبيعي دون وجود حاجة الى طارق الهاشمي من قبل الرئيس جلال طالباني والنائب الاخر،منوها ان وجود نائبين يثقل كاهل ميزانية الدولة،لافتا الى وجود توجه للحكومة بتقليص بعض المناصب سواء بالوزارات او غيرها ومنها الاقتصار على نائب واحد لرئيس الجمهورية".

واوضح "ان العراقية لم تتفق لحد هذه اللحظة على تحديد اسم المرشح الذي سيخلف طارق الهاشمي المدان،مشيرا الى ان مكونات العراقية لم ترشح اي بديل لهذا المنصب لاسباب غير معروفة".